أمين عام الجامعة العربية ورئيس الدورة الطارئة لمجلس وزراء المالية العرب يتحدثان لـ«الجزيرة» عن صندوق الانتفاضة والأقصى:

مبادرة المملكة بإنشاء الصندوقين يؤكد مكانتها في قلب الأمة العربية والإسلامية

الحفاظ على الأماكن المقدسة في فلسطين من أولويات سياسة حكومة خادم الحرمين الشريفين

○ القاهرة ـ مكتب الجزيرة ـ إبراهيم فليفل ـ علي السيد:

أشاد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في دعم صندوق الانتفاضة والقدس ومساندة الشعب الفلسطيني في محنته.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية لـ «الجزيرة» أن المملكة العربية السعودية تولي أهمية كبير بالقضية الفلسطينية والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس عامة والمسجد الأقصى خاصة لما له من مكانة طيبة في قلوب جميع المسلمين في كافة بلدان العالم باعتباره أولى القبلتين وثاني الحرمين الشريفين وقال د. عبد المجيد ان المملكة تقوم بدور هام للغاية من أجل وصول كافة الموارد المالية اللازمة للفلسطينيين وأن البنك الإسلامي للتنمية في جدة تم تفويضه بموجب قرار وزراء المالية العرب بتنفيذ إجراءات الصرف على المشاريع التي تضمن تحقيق أهداف الصندوقين اللذين تمت الموافقة عليهما في مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة في شهر أكتوبر الماضي بمبادرة من للملكة العربية السعودية.

وأضاف عبد المجيد أن مساهمات الدول العربية في الصندوقين وصلت إلى 693 مليون دولار ساهمت المملكة العربية السعودية بمفردها بـ 250 مليون دولار مؤكداً أنه في الفترة القليلة المقبلة ستتسلم السلطة الفلسطينية مبالغ مالية عاجلة عن طريق البنك الإسلامي للتنمية بجدة والبنوك الأردنية وأن اختيار الأردن. باعتبارها الأقرب للأراضي الفلسطينية.

وقال عبد المجيد ان شخصيات عربية بارزة ورجال أعمال تبرعوا بمبالغ مالية كبيرة وهذه المبالغ سيكون لها أوجه صرف خاصة بعيداً عن الصندوقين وهذه المبالغ لدعم الانتفاضة والصمود الفلسطيني.

ودعا عبد المجيد جميع رجال الأعمال بالمسارعة في تقديم الدعم المادي للشعب الفلسطيني والانتفاضة الباسلة حتى يتم تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأشار عبد المجيد أن الدول العربية التي أعلنت المساهمة في صندوق الانتفاضة والقدس 9 دول هي المملكة العربية السعودية 250 مليون دولار والإمارات والكويت 150 مليون دولار لكل منهما وقطر 50 مليون دولار.

ومصر والجزائر 20 مليون دولار لكل منهما واليمن 10 ملايين دولار وسوريا سبعة ملايين دولار والسودان مليون دولار وبذلك يصل المبلغ الإجمالي إلى 693 مليون دولار.

من جهة أخرى انتهى الجدل الدائر بين الدول العربية والسلطة الفلسطينية بشأن الجهة المخولة بإدارة أموال صندوق القوس وانتفاضة الأقصى التي قدرتها الدول العربية والبالغة حتى الآن 693 مليون دولار، من بينها 250 مليون دولار تبرعاً من قبل المملكة العربية السعودية وقدرها وبنسبة 36% حيث تمسك مجلس وزراء المالية العرب بإنشاء آلية مستقلة لإدارة أموال الصندوقين. ولكن ما زال الجدل مثاراً حول كيفية إدارة هذه الأموال.. وماذا لو امتدت الانتفاضة لسنوات أخرى.. وما هي طبيعة المشروعات التي تضخ فيها الأموال.. وكيف ستتم مراقبة عملية الصرف من أموال الصندوقين بطريقة تتجاوز حاجز البيروقراطية الذي ما يخشاه الجانب الفلسطيني.. وقبل هذا وذاك كيف ستدخل هذه الأموال إلى الأراضي الفلسطينية المحاصرة من قبل الكيان الصهيوني.

«الجزيرة» طرحت هذه التساؤلات على الدكتور مدحت حسنين وزير مالية مصر ورئيس الدورة الطارئة لمجلس وزراء المالية العرب. فكان هذا الحوار.

دخول الأموال

○ كيف ستصل هذه الأموال إلى داخل فلسطين المحاصرة بواسطة قوات الاحتلال؟

–السلطة الفلسطينية أدرى بطرق إدخال المساعدات، وبالتالي هذه المسألة لم تثر على الساحة لأنها من خصوصيات العمل الفلسطيني. وهذه الأمور لابد وأن تكون مدروسة لضمان وصول المساعدات للجهات المستحقة.

أداة الرقابة

○ ما هي أداة الرقابة على صرف أموال الصندوقين؟

–أداة الرقابة تتمثل في اللجنة الإدارية التي تمثل فيها جميع الدول المساهمة في الصندوقين، وسوف تجتمع هذه اللجنة بصورة دورية حسب ما تقتضيه الظروف، وخبراء هذه اللجنة متفرغون لإدارة الصندوقين.

○ سمو الأمير عبد الله بن عبدالعزيز

لسنا تجاريين

○ هل ستدار أموال الصندوقين بطريقة الربحية والاستثمار كما هو ظاهر في الآلية المشكلة؟

–الربحية لاتوجد إطلاقا في مفاهيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد يكون مشروعاً غير مربح ولكن له عوائد اجتماعية، وعوائد اقتصادية هامة. نحن لسنا تجاريين، هناك فارق بين صناديق تستثمر أموالا وتحقق عائدا ماليا وصندوق إنمائي يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية. وصندوقا القدس والانتفاضة يهدفان إلى تحقيق تنمية اجتماعية. وأيضاً تمويل ما يتعلق بأسر الشهداء والانتفاضة.

المساهمة الإسلامية

○ هل يقف سقف التمويل عند مليار دولار؟ أم أن هناك قنوات أخرى للتمويل لضمان استمرار الانتفاضة؟

ـ هدفنا هو حث الدول الإسلامية على المساهمة في تدعيم موارد الصندوقين، وهذا الهدف هو الذي دفعنا إلى اختيار البنك الإسلامي للتنمية ليدير أموال الصندوقين، وهو بنك إسلامي له تجارب سابقة في مشاريع تنموية، عربية وإسلامية.

مشروعات الانتفاضة

من الذي سيحدد مشروعات دعم القدس وتمويل الانتفاضة؟

ـ اللجنة الإدارية هي المخولة بتحديد طبيعة المشروعات التي توجه إليها المساعدات، وذلك وفق أولويات السلطة الفلسطينية، وأموال الصندوقين عبارة عن قروض «دوارة» بمعنى أنني أعطى لمشروع «يولد» إيرادات ودخلا، وهذه تعود مرة أخرى إلى الصندوق الذي يعيد ضخها مرة أخرى في مشروعات تتعلق بالإسكان، والتنمية الزراعية، والطرق، والحفاظ على التراث الإسلامي في القدس وتشجيع البنية التصديرية وغيرها مما يخدم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين.

إذاً ما هي قصة هذه الآلية ولماذا كل هذا الجدل حولها؟

ـ ما نسعى إليه هو إنشاء آلية تتسم بعدم البيروقراطية، والمرونة، والسرعة في اتخاذ القرار، وهذه الآلية كلما كانت قائمة بمؤسسات مالية، إنمائية تنموية قائمة، كل ما ساعد ذلك على سرعة اتخاذ القرار. ومن هنا انصب الاهتمام على اختيارمؤسسة إنمائية، إسلامية أو عربية، للقيام بإدارة هذه الصناديق لكي تستطيع أن توفر المشروعات المدروسة التي تعود على الشعب الفلسطيني، ودولة فلسطين بالنمو والتشغيل والتوظيف. ومساندة كل قطاعات الشعب الفلسطيني.

قواعد الصرف

○ كيف يتم صرف هذه الأموال؟

ـ تم تشكيل لجنة إدارية مكونة من عشرة أعضاء يمثلون الدول التي أعلنت عن مساهماتها. هذه اللجنة تقرر القواعد المالية والإدارية التي يعدها البنك الإسلامي للتنمية لاسلوب صرف هذه الأموال على المشروعات وأوجه الصرف من الصندوقين.

البنك الإسلامي سوف يستعين بخبرات الصناديق العربية والخبرات المتوفرة في الدول العربية بهدف التعجيل بإقرار هذه القواعد.

ولاختصار الوقت اتخذ مجلس وزراء المالية العرب خطة جيدة للتعجيل بالصرف، حيث أعطى السلطة للجنة الإدارية بأن تقر هذه القوائد دون الرجوع إلى المجلس. في الوقت نفسه يقوم البنك الإسلامي للتنمية بالتشاور مع السلطة الفلسطينية للتعرف على المشروعات سواء التي ستصرف عن طريق صندوق الأقصى، أو المشروعات التي ستصرف من صندوق الانتفاضة.

○ ولكن.. هناك اتهام فلسطيني صريح بأنها ستتحول إلى آلية بيروقراطية. كيف عالجتم هذا؟

اتفق وزراء المالية العرب على تكليف البنك الإسلامي للتنمية على إدارة صندوق دعم القدس والانتفاضة دون أن يحمل البنك الصندوقين أية مصاريف إدارية وهذه مساهمة جيدة وفعالة من قبل البنك الذي يخصص الأجهزة الفنية والإدارية للبحث عن مشروعات في فلسطين وفي القدس لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتمويل هذه المشروعات من الصندوقين.

ـ وهذه خطوة كبيرة للقضاء على بيروقراطية إنشاء مؤسسات مالية وقد أرسل رقم الحساب بالفعل للدول العربية التي بدأت في ضخ المساعدات المقررة.

طلب فلسطيني

○ هناك إلحالح فلسطيني بشأن ضخ تبرعات عاجلة.. كيف تتعاطون مع هذه الرغبة؟

–الصندوقان تحولا إلى مؤسسة مالية. والمؤسسات المالية لها قواعد في الصرف ولا نستطيع الصرف من هذه المؤسسات إلا بموجب قواعد. ومن جانبنا اختصرنا الوقت الذي تستغرقه إجراءات الصرف.

ـ وما أريد أن أوضحه هنا، هو أننا لسنا في مجال تبرع وإنما هي مساهمات عربية في صندوقين. والمساهمة في صناديق التنمية تعني أن هذه الأموال لن تتآكل، وإنما تزيد من سنة إلى أخرى، كما أن البنك الإسلامي عندما يدرس المشروعات ويقرها فإنه يبحث عن تمويل إضافي. وهذا توجيه من قبل مجلس وزراء المالية العرب للبنك، بمعنى لو أن هناك مشروعا يتكلف 100 مليون دولار، فإن البنك يمكنه أن يخصص من الصندوقين مبلغ عشرة ملايين دولار، ومن خلال اتصالاته بالصناديق العربية، أو المؤسسات الدولية، أو بالدول العربية المانحة يمكنه أن يوفر 90 مليون دولار من موارد أخرى. وبالتالي بدلا من أن ينشىء مشروعا واحدا بتكلفة مليون دولار. يستطيع أن يقيم عشرة مشاريع كبرى بنفس هذا المبلغ.

إذن هي صناديق تنموية تريد أساساً أن تنمي الاقتصاد الفلسطيني، أن تعطي للاقتصاد الفلسطيني كل القوى والبنية التحتية الأساسية والصناعية والزراعية والتصديرية لكي ينفصل بالكامل عن إسرائيل.

الاتحاد الأوروبي يعد لمهمة سلام في المنطقة

قوات الاحتلال تواصل سياسة الحرب والحصار ومنع المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى

○ تيد هاشيمور ـ إسرائيل ـ أ.ف.ب: إسرائيلي جرح في الهجوم الذي حدث في نابلس ينقل إلى مستشفى تيل هاشيمور.

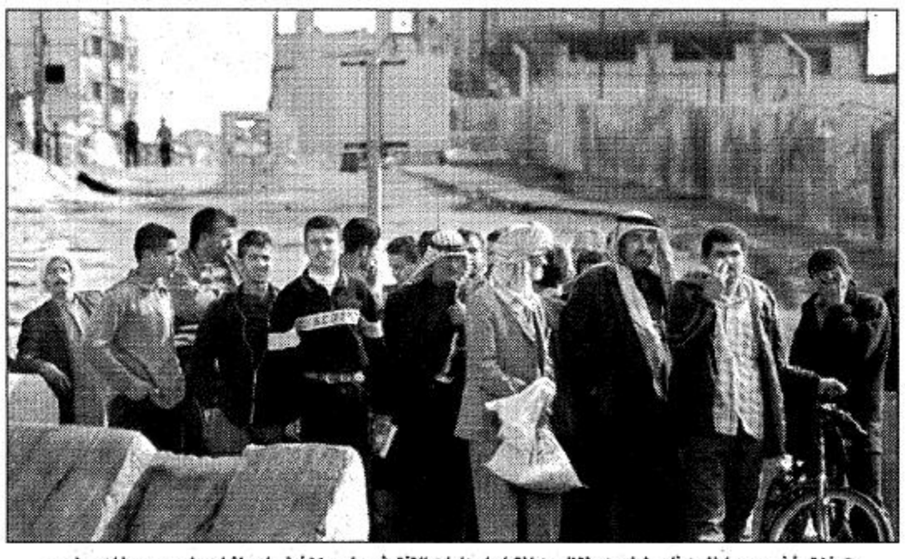

○ غزة ـ أ.ف.ب: مواطنون فلسطينيون ينتظرون انتهاء إجراءات التفتيش عند مركز أمني إسرائيلي على حدود خان يونس.

○ الأراضي الفلسطينية ـ تيس ـ واشنطن ـ الوكالات:

واصلت الشرطة الإسرائيلية أمس الجمعة سياسة الحرب والحصار ضد الشعب الفلسطيني ومنع المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى.

وقد نشر ثلاثة آلاف عنصر من الشرطة أو وضعوا في حال تأهب، وتركز انتشارهم بشكل خاص في المدينة القديمة وعلى مشارف الحرم.

كما تمركز عناصر من الشرطة وعسكريون في السوق الكبير في القدس الغربية وغيره من الأماكن العامة.

وعلى غرار الجمعة الأول من رمضان، لم تسمح السلطات الإسرائيلية إلا لسكان القدس الشرقية وعرب اسرائيل بالقدوم إلى الحرم القدسي الذي يضم المسجد الأقصى.

واحتجت السلطة الفلسطينية الخميس على قرار المنع معتبرة انه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وكانت الشرطة الإسرائيلية رفعت الجمعة الماضي القيود المفروضة على سن الاشخاص الذين يسمح لهم بالمشاركة في الصلاة في الحرم القدسي من بين فلسطينيي القدس الشرقية وعرب اسرائيل فقط.

وقد دعت 13 منظمة فلسطينية، بينها الحركات الإسلامية، إلى «يومي غضب» في الأراضي الفلسطينية اعتباراً من أمس الجمعة بمناسبة ذكرى الانتفاضة الأولى التي انطلقت في 1987.

وكانت الانتفاضة الفلسطينية استؤنفت في 28 ايلول/ سبتمبر في أعقاب الزيارة المثيرة للجدل التي قام بها زعيم المعارضة اليمينية الإسرائيلية اريل شارون إلى باحة المسجد الأقصى.

واعتبر مسؤول فلسطيني كبير قرار الشرطة الإسرائيلية منع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إلى المسجد الأقصى في القدس لتأدية صلاة يوم الجمعة الثاني من شهر رمضان استمراراً للحصار والحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وقال صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين قرار اسرائيل منع المسلمين من الوصول إلى الحرم القدسي الشريف لأداء صلاة الجمعة هو استمرار للحصار وسياسة الخنق والحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني».

وأضاف «هذا هو الأسبوع العاشر الذي تمنع فيه اسرائيل المصلين المسلمين من الوصول إلى المسجد الأقصى كما تمنع المسيحيين من الوصول إلى المقدسات المسيحية في القدس فيما لا يزال الحصار الإسرائيلي يخنق المدن والقرى الفلسطينية».

من ناحيه أخرى قال ناطق اسرائيلي أمس: ان اسرائيل قررت اعادة فتح منطقة ايريز الصناعية التي يعمل فيها خمسة آلاف شخص من قطاع غزة، اعتباراً من الأحد بعدما اغلقتها الخميس اثر شجار ادى إلى مقتل فلسطيني وجرح اسرائيليين اثنين.

وقال الناطق باسم الادارة العسكرية شلومو درور في تصريح لوكالة فرانس برس «سيعاد الاحد فتح المنطقة الصناعية التي اقفلت بعد هذا الحادث».

وهي المرة الأولى التي تغلق فيها هذه المنطقة الواقعة في شمال الضفة الغربية والتي تشرف عليها اسرائيل بمفردها، منذ بدء الانتفاضة في 28 ايلول/ سبتمبر.

وأفادت الشرطة الإسرائيلية ان فلسطينياً قتل بالرصاص بعدما طعن اسرائيليين اثنين في المنطقة الصناعية.

وفي غزة قالت مصادر فلسطينية مطلعة مساء الخميس ان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يجري حالياً مشاورات مع عدد من

عرفات يجري مشاورات مع القيادة الفلسطينية لتحديد موعد إعلان الدولة

أعضاء القيادة الفلسطينية لوضع موعد نهائي لاجتماع المجلس المركزي بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن مسألة اعلان الدولة الفلسطينية.

وتوقع قيس السامرائي «أبو ليلى» عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ان يتخذ الرئيس عرفات قراره في غضون اليومين القادمين.

واضاف «ان ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هم تيسير خالد، وعبدالرحيم ملوح، وسمير غوشة وجهوا رسالة مشتركة للرئيس عرفات يطالبونه بدعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد بغية اعلان الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو من عام 1967.

وكانت الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين طالبتا في بيان مشترك لهما يوم الخميس الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بدعوة المجلس المركزي الفلسطيني الى الاجتماع بغية اعلان الدولة الفلسطينية.

وقد وجهت الجبهتان رسالة إلى عرفات تطلبان منه فيها «دعوة المجلس المركزي الفلسطيني إلى الاجتماع خلال هذا الشهر للنظر في عدد من القضايا الملحة ومن بينها الانتفاضة ومتطلبات ادامتها واعلان تجسيد دولة فلسطين وبسط سيادتها على الأراضي الفلسطينية حتى حدود الرابع من حزيران / يونيو 1967.

وقال أبو ليلى: انه لابد ان يأخذ المجلس المركزي واللجنة التنفيذية قراراً واضحاً في ظل الظروف الراهنة التي يواجهها شعبنا الفلسطيني ورسم السياسات المستقبلية لمواجهة العدوان الإسرائيلي والرد عليه».

وكان من المقرر ان يجتمع المجلس المركزي الفلسطيني وعدد أعضائه 921 في 31 ايلول / سبتمبر أولاً، ثم في 51 تشرين الثاني / نوفمبر، لمناقشة اعلان تجسيد الدولة الفلسطينية، ولكن هذه الاجتماعات ارجئت لأسباب تقنية وكذلك الضغوط الدولية على القيادة الفلسطينية.

ويقول أبو ليلى: «انه لا يوجد أي شيء يشكل عقبة امام انعقاد المجلس وهناك امكانية كبيرة لتأمين النصاب القانوني بالرغم من الاجراءات التي قد تقدم عليها اسرائيل لمنع الأعضاء من الوصول إلى غزة».

وأضاف «اننا امام معركة مديدة.. ومرحلة استثنائية قد تستمر لشهور ولابد من رسم سياسة جديدة واضحة للتعامل مع متطلباتها، وأهم هذه البنود هو اعلان الدولة الفلسطينية وبسط سيادتها على الأرض بأسرع وقت ممكن خاصة وان الردود العدوانية التي كانت متوقعة من هذا الاعلان قد وقعت بالفعل وتقوم به اسرائيل يومياً، أمام انظارنا وانظار العالم».

وقد أدت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت شرارتها في ايلول سبتمبر الى مقتل ما يزيد على 300 شخص من الفلسطينيين واصابة الآلاف بجروح. ويأتي ذلك في الوقت الذي دعت فيه القوى الوطنية والاسلامية جماهير الشعب الفلسطيني إلى تصعيد الانتفاضة واعتبار يومي الجمعة والسبت من شهر رمضان المبارك يومي «غضب شعبي» ضد الجيش الإسرائيلي.

وقال مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية في تصريحات للاذاعة الفلسطينية يوم الخميس ان يوم الجمعة والسبت هما يوما غضب ضد الاحتلال الذي يواصل فيه البطش والحصار والاغتيالات والاعتقالات ضد شعبنا».

ودعا البرغوثي الذي تتهمه اسرائيل بأنه هو الذي يقف وراء العنف في الضفة الغربية «إلى المزيد من التظاهرات والمسيرات الشعبية وتكثيف فعاليات الانتفاضة المختلفة عبر تصعيد المقاومة الشعبية في كل مكان».

ودعا إلى احياء الذكرى الثالثة عشرة للانتفاضة المجيدة الأولى والتي تصادف الأسبوع القادم بحيث تلتحم انتفاضة الأقصى مع الانتفاضة الأولى».

من جهة أخرى قال وزير الخارجية الفرنسي هوبير فدرين يوم الخميس انه سوف يزور مصر واسرائيل والأراضي الفلسطينية في أواخر الأسبوع المقبل للدعوة إلى انهاء التصعيد المأساوي للعنف» في المنطقة.

وقال فدرين للصحفيين عقب غداء عمل مع شركائه الأربعة عشر في الاتحاد الأوروبي في قمة الاصلاح الحاسمة للاتحاد في نيس ان مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يجب أن تبدأ بدون شروط مسبقة». وكان المسؤولون الأمريكيون قد قالوا في وقت سابق أمس الأول ان بريطانيا وفرنسا طرحتا بديلاً لطلب يدعمه الفلسطينيون بارسال مراقبين وقوات حماية تابعة للأمم المتحدة. يذكر ان فرنسا هي الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي.

وأكد فدرين ان الاتحاد الأوروبي يريد اشارات واضحة وملموسة لاعادة بناء السلام».

وقال وزير الخارجية الفرنسي «ان الفلسطينيين والإسرائيليين يجب أن يتعايشوا ويعيشوا مع بعضهم البعض، وليس هناك حلول محتملة باستثناء استئناف المفاوضات للسعي إلى سلام عادل يتضمن اقامة دولة فلسطينية.

واضاف فدرين «ان وزراء دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة قلقون للغاية من هذا الموقف.

التاريخ: دروس وعبر

د. إسكندر لوقا

وحدتنا التاريخيّة

كان «الادعاء» في العام 1917م، أنه من الضروري الحصول على مساعدة يهود العالم، لكسب المزيد من التأييد لصالح الحلفاء، ضد دول المحور وذلك خلال الحرب العالمية الأولى. وكان الادعاء أيضاً أنه لاجتذاب اليهودية العالمية الى صف الحلفاء، لابدّ من اصدار وعد، وكان الوعد كما هو معروف وعد بلفور المشؤوم. وأما قائل هذه الكلمات فهو «لويد جورج» رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الزمن. ومن قراءة التاريخ يتبين القارئ أن ليس غريباً على أبناء الأمة العربية مثل هذا التصريح، لأنه يتطابق تماماً مع سلوك الغرب عموماً، أيام الحرب العالمية الأولى بين عام 1914 ـ 1918. ودليلنا إلى ذلك صدور المنشور الرسمي الذي أذاعه «الجنرال بولز» قائد القوات الحليفة في الشرق في الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول 1918م، حول تقسيم سورية إلى ثلاث مناطق شرقية وجنوبية وغربية، قبل الإعلان عربياً عن رفض المنشور والتصريح، وكل البيانات التي رافقت مسيرة الحرب العالمية الأولى، التي وعدت ولم تف بما وعدت به، أو تلك التي تحدت مشاعر سكان المنطقة باللجوء الى اخضاع الأرض ومحاولة اخضاع الإنسان فيها لإدارة الخارج.

وبطبيعة الحال، فإن موقفا كهذا ما كان ليمرّ مرور الكرام، فجاءت الدعوة من إدارة النادي العربي في حلب، لإقامة ملتقى سياسي في الحادي عشر من تشرين الثاني من العام 1918م، شارك فيه لفيف من المتنوّرين والعاملين في الحقل السياسي الوطني، وكان شعار الملتقى: تسقط الصهيونية، يحيا العرب.

وفي ركن من القاعة كان العلم العربي علم الثورة العربية يزينه مثلما كان يزيّن القاعة ذلك الوجود المناهض لسياسة القهر واخضاع الشعوب لإرادة اعدائها. وحين أنهى الملتقى أعماله في الثاني والعشرين من الشهر، أصدر بيانه المتضمن: ان سورية وحدة لا تتجزأ ارضا وشعباً. ان سورية وفلسطين وكل بلد عربي وحدة تاريخية ونضالية، وسوف يُسقط شعب سورية كل الاتفاقات والوعود التي ابرمت أو أعطيت لخصوم الوحدة الوطنية والوحدة العربية.

بمثل هذه الروح وبمثل هذا التوجه وبمثل هذا التصميم، انتصرت إرادة أبناء الوطن، وتحقّق استقلاله، وأيضاً في إطار هذا الموقف النضالي المستمرّ، لابد أن تنتصر إرادة الذين ينضوون تحت راية المواجهة مع الصهيونية في ايامنا هذه، حيث سياسة الاقتناص التي تتبعها في بعض المواقع العربية، تتواصل بهدف تحقيق ما لم يتحقق بالأمس البعيد، أو تحقّق جزء منه وهو تفتيت الأرض العربية وتمزيق أوصالها الى نتف يصعب لملمتها بعمل سهل، أو بالنوايا الطيبة وحدها.

وإذا كنّا نستذكر هذا القول فقط كي نلقي الضوء، بشكل أو بآخر على تأثير اللوبي الصهيوني في بعض مراكز القرار الدولية، حتى لا يظن المواطن العربي أن المعركة هينة مع أعداء الأمة العربية، وإنما هي معركة تفرضها عقلية العدو والمتشبثة بسياسة استغلال القوى العالمية وتسخيرها لتحقيق اغراضها التوسعية، ضمن الرؤية التوراتية التي تنادي بإسرائيل من الفرات الى النيل. ترانا نحن العرب نحسن الإفادة من الماضي قريباً كان أم بعيداً.؟